المصـــــدر :	الوطن السعودية		
التـــاريخ :	06-05-2007	العـــدد :	2410
الصفحـات :	23	المسلسل :	133

المرأة السعودية في مجلس الشورى

بكل الفخر والاعتزاز يحق لنا اليوم أن نعلن في جميع المحافل الدولية أن المرأة السعودية قادرة على تمثيل بلادها في مختلف المجالات وفي مختلف المنظمات سواء كانت منظمات دولية أو إقليمية أو مؤتمرات وندوات تخصصية وهذا يؤكد سياسة المملكة العربية السعودية الهادفة إلى إتاحة الفرصة للمرأة السعودية للتعلم وتحصيل أعلى الدرجات العلمية وفتح المجال لها لتولي مسؤوليات ومهام مختلفة ومتدرجة إلى أعلى المستويات القيادية في داخل المنظومة الإدارية الحكومية ووسط منظومة العمل في القطاع الأهلي وذلك وفق إطار الشريعة الإسلامية وضوابطها مع التزامها بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي وقعت عليها عام (2000م). ولقد سجلت مجموعة كبيرة من السعوديات جدارتهن وتميزهن في العديد من المجالات وعلى رأسها المجالات العلمية والثقافية والطبية والخدمية ومجالات أخرى في القطاع الخاص. ولقد أثبتت المرأة السعودية المتعلمة أنها قادرة على التميز والإبداع مع المحافظة على شريعتها الإسلامية والتزامها بعاداتها وتقاليدها. ولقد تابعت ومنذ سنوات طويلة تطور دور المرأة في العمل والذي يرتبط بتطور الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، وترجع بي الذاكرة لخمسة وعشرين عاماً مضت عندما عقدتُ أول اجتماع شبه رسمي مع عدد محدود من سيدات الأعمال آنذاك بهدف توثيق الصلة بين خدمات الغرف التجارية ومنتسبيها ومحاولة المساعدة في حل بعض المعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في مجال عملهن ورغم النتائج الإيجابية من ذلك الاجتماع إلا أن نهايته كانت فتح ملف تحقيق معي شخصياً استمر أكثر من اثني عشر شهراً وتمر الأيام والسنون ويتحقق الحلم ونرى اليوم سيدات الأعمال عضوات في مجالس إدارة الغرف التجارية، وقد يعود السبب كما قلت إلى التطور الفكري في المجتمع السعودي ويبدو أن الوقت والظرف المناسبين هما الأساس في طرح أي موضوع. وهذا ما أكده قرار مجلس الوزراء رقم (120) في يونيو 2004م والذي قرر توسيع مجالات عمل المرأة السعودية وزيادة فرص توظيفها.

إن ما يدفعني اليوم لطرح الموضوع الأساسي في مقالتي هو اعتزازي الكبير بدور بعض المثقفات السعوديات في المحافل الدولية والذي تابعته شخصياً خلال الأعوام الماضية حيث برزت مجموعة من السعوديات وبعض الأكاديميات المتميزات اللاتي مثلن بلادهن في العديد من المناسبات المحلية والإقليمية والدولية كان منها وفود الرحلات الثقافية للولايات المتحدة وأوروبا واللاتي شاركن في إلقاء بعض المحاضرات المتميزة في أعرق الجامعات الأمريكية والأوروبية وشاركن بالكتابة الصحفية في أكبر الصحف العالمية والمحلية، كما يحق لنا أن نفخر ببعض السعوديات اللاتي تقلدن أعلى المناصب في المنظمات الدولية مثل الدكتورة ثريا عبيد في هيئة الأمم المتحدة بنيويورك وبعض الخبيرات في منظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية والمنظمات العربية الأخرى وفي اتحاد البرلمان الدولي الذي أنهى أعماله يوم الجمعة الماضي في جزيرة بالي بإندونيسيا بمشاركة وفد أعضاء مجلس الشورى برئاسة السياسي الأكاديمي المخضرم الدكتور محمد الحلوة عضو مجلس الشورى وبمشاركة زميلي نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الدكتور أسامة أبو غرارة وبحضور متميز للمرأة السعودية ممثلة بالمستشارتين في مجلس الشورى السعودي الدكتورة نورة اليوسف أستاذة الاقتصاد بجامعة الملك سعود والدكتورة بهيجة عزي الأمينة العامة لمنظمة المرأة والأسرة العالمية ورئيسة لجنة الأسرة في الجمعية الوطنية الأهلية لحقوق الإنسان، واللتين مثلتا المرأة السعودية أفضل تمثيل وتميزتا بمشاركة فعالة وبنقاش علمي وبحوار متميز بهر الحضور مؤكدتين لأكثر من ألف وثلاثمئة برلماني من جميع أنحاء العالم أن المملكة ملتزمة بتطبيق اتفاقية القضاء على العنصرية والتمييز العنصري التي وقعت عليها عام 1998 وتحرص على إعطاء المرأة السعودية المسلمة الحق في العمل والمشاركة في المحافل الدولية مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي لا تحرم المرأة حقوقها. وهو شرف لنا نفتخر به ونشيد بجهود القيادة السعودية في رعاية حقوق المرأة السعودية وهي جهود كبيرة ساهمت في رفع نسب المرأة العاملة السعودية في القطاع الحكومي إلى أكثر من ثلث العاملين في القطاع الحكومي وما زالت الجهود تبذل لرفع هذه النسبة في القطاع الخاص. وهذا يرد على الاتهامات الباطلة التي يصدرها بعض الحاقدين المغرضين متهمين المملكة بالتمييز العنصري وحجب حقوق المرأة واضطهاد المرأة وإساءة معاملتها. وهي اتهامات لا صحة لها وهي افتراءات مُغرضة لا تمثل الواقع وأفضل من يرد عليها المرأة السعودية المثقفة، وأجمل رد منطقي استمعت إليه شخصياً الأسبوع الماضي وأنا أشارك في مؤتمر اتحاد البرلمانيين العالمي الذي عقد في مدينة (بالي) بإندونيسيا هو رد وتوضيح الأخت المستشارة الدكتورة نورة اليوسف في كلمتها أمام لجنة المرأة بحضور البرلمانيات والبرلمانيين الدوليين عن دور المرأة السعودية في العمل والمشاركة في العديد من الأنشطة والخدمات ودورها القيادي في الإدارة الحكومية السعودية، كما أوضحت الدكتورة بهيجة عزي عضو لجنة الأمن والسلام في المؤتمر في كلمتها دور لجان حقوق الإنسان في المملكة وتعاون الحكومة السعودية في دعم الجهود التي تضمن للمرأة السعودية حقوقها، ومن يتابع تطور دور المرأة السعودية والخطط المستقبلية لتطوير دورها يشعر بالأمل الكبير بأن تشارك المرأة السعودية بدور أكبر في المستقبل ويؤكد هذا خطاب الملك عبدالله في الدورة الرابعة

> **ينطلق اقتراحي اليوم من قناعتي التامة بأن مشاركة المرأة السعودية في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية ستساهم في إثراء الحوار والنقاش وستتيح الفرصة لسماع صوت ورأي ممثلي المرأة السعودية في العديد من المواضيع المطروحة للنقاش...**

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-05-2007 العـــدد : 2410
الصفحـات : 23 المسلسل : 133

عبدالله صادق دحلان*

لمجلس الشورى أبريل 2006م وهذا ما يجعلني متفائلاً بأن يتحقق في المستقبل القريب موضوع مقالتي اليوم وهو إتاحة الفرصة للمرأة السعودية المؤهلة للمشاركة في صنع القرار في بعض المجالس الاستشارية وأخص على وجه التحديد المشاركة بعضوية كاملة في مجلس الشورى السعودي وعضوية كاملة في المجالس البلدية فالمرأة في الإسلام قامت بدور بارز ومتميز منذ بداية عهد الإسلام حتى عصرنا الحاضر ولا مكان لسرد الأمثلة وهي عديدة تؤلف فيها كتب ولا يختلف أحد من العقلاء بأن المرأة المسلمة لها خصوصيتها ولها حقوقها التي ضمنها لها الإسلام ولها مكانتها وشخصيتها وسط نساء العالم بأكمله.

وينطلق اقتراحي اليوم من قناعتي التامة بأن مشاركة المرأة السعودية في عضوية مجلس الشورى والمجالس البلدية ستساهم في إثراء الحوار والنقاش وستتيح الفرصة لسماع صوت ورأي ممثلي المرأة السعودية في العديد من المواضيع المطروحة للنقاش سواء كانت أنظمة وقوانين أو تقارير للوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، فرأي المرأة يمثل رأي النصف الثاني للمجتمع والذي من الصعب إغفال رأيه ووجهة نظره فتجربة الحوار الوطني أثبتت لنا أن مشاركة المرأة في الحوار كان لها دور كبير في إنجاح مشروع الحوار الوطني وأن العديد من الآراء المطروحة من المرأة السعودية المشاركة في الحوار كانت مكان تقدير واعتزاز من القائمين على الحوار والحاضرين من المفكرين والمثقفين، وأن دعوتهم للمشاركة في اللقاء بولي الأمر في نهاية الحوار الوطني كانت مكان تقدير واعتزاز لولي أمرنا الذي كان له الفضل الأول في إتاحة الفرصة للمرأة السعودية للمشاركة في الحوار الوطني.

وهذا يؤكد أن المرأة السعودية المتعلمة قادرة على تحمل المسؤوليات وأنها مؤهلة دينياً وعلمياً وعملياً وقادرة على تقديم الرأي المبني على أسس علمية وأن استعانة مجلس الشورى بمجموعة من المستشارات السعوديات المؤهلات يؤكد أيضاً أن مجلس الشورى ليس مغلقاً أبوابه على أعضائه الرجال فقط وإنما رأي المرأة السعودية مكان اعتبار وتقدير وهي خطوة رائدة لمجلس الشورى السعودي والتي يعود الفضل فيها لولي أمرنا الملك عبدالله وولي العهد الأمير سلطان، ثم لفضيلة إمام وخطيب الحرم المكي الشريف معالي الدكتور صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى.

فهل يتحقق الأمل بتعيين عضوات في مجلس الشورى في الدورة القادمة مع الالتزام بجميع الضوابط الشرعية التي يحددها ديننا الإسلامي ومع الحفاظ على جميع الحقوق والواجبات للعضو في مجلس الشورى مع قناعتي التامة بأن في هذا القرار إيجابيات كبيرة إن شاء الله.

أخي القارئ،، إن طرحي اليوم هو رأي شخصي لا علاقة له بعضويتي في مجلس الشورى وإنما ينطلق من وجهة نظر شخصية مقتنعة قناعة تامة بدور المرأة السعودية المتعلمة في المشاركة بالرأي في صنع القرار مع التزامي الكامل بجميع الضوابط الشرعية في المشاركة النسائية.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa